

بناء الخطابات اللغوية من الاستلزام الخطابي إلى الفعل المتضمن في القول

Constructing Linguistic Discourses: From Conversational Implicature to the Illocutionary Act"

لمين جمعي¹

lamine.djemai@univ-jijel.dz

تاريخ الاستلام: 2026/03/25 تاريخ النشر: 2026/06/11

Received: 25/03/2026 published: 11/06/2026

ملخص المقال :

النظر في مستلزمات الألفاظ وما تحمله من معاني في المستويات المختلفة انطلاقاً من مستوى التجريد الأول إلى مستوى الاستعمال المتداول وعلاقة المستعمل بهذه الألفاظ والمقاصد والمرادات منها في السياقات المختلفة والعوالم الممكنة والمتحققة وما تلحقها من إحياءات ودلالات واقتضاءات وإشارات، تكون متضمنة في العبارة المصرّح بها أو غير المصرّح بها؛ فتتجاذب المعنى الكثير من الأشياء التي قد تخرجه عن دلالاته المقصودة إلى دلالات غير معتبرة لم تكن مقصودة أصلاً، وإن كانت في مفهومها يستلزمها وإن كان لابد من قصدها من صريح عبارتها وجب بيان ذلك من المتكلم كمبدأ تعاوني بينه وبين المتلقي. فما يسعى إليه هذا المقال هو بيان ما تستلزمه النصوص من مبادئ تمكن العملية التواصلية من أن تتم على أكمل وجه وعليه يمكن طرح الإشكالية الآتية: ما هي الأسس التي تجعل الدلالات قارة غير متغيرة في مستويات مختلفة باختلاف متلقيها؟

كلمات مفتاحية: الخطاب ، الاستلزام الحواري، الاستعمال.

Abstract:

Considering the implications of utterances and the meanings they carry across various levels—starting from the first level of abstraction to the level of common usage—involves examining the user's relationship with these words, their intentions, and their purposes within different contexts and possible or actual worlds. This includes the connotations, significations, requirements, and cues, whether explicitly stated or implied. Thus, meaning can be influenced by numerous factors that may steer it away from its intended signification toward unintended or disregarded meanings, even if its conceptual framework implies them. If the explicit phrasing necessitates a specific intent, the speaker must clarify this as a cooperative principle between them and the recipient. Accordingly, this article seeks to elucidate the principles required by texts to ensure the communicative process is conducted effectively. Consequently, the following problem can be posed: What are the foundations that ensure significations remain stable across different levels, despite the diversity of their recipients?

Keywords: . Discourse.; Conversational Implicature.; Usage.

مقدمة:

إنّ النظر في مستلزمات الألفاظ وما تحمله من معاني في المستويات المختلفة انطلاقاً من مستوى التجريد الأول إلى مستوى الاستعمال المتداول وعلاقة المستعمل بهذه الألفاظ والمقاصد و المرادات منها في السياقات المختلفة والعوالم الممكنة والمتحققة وما تلحقها من إحياءات ودلالات واقتضاءات وإشارات، تكون متضمنة في العبارة المصرّح بها أو غير المصرّح بها؛ فتتجاذب المعنى الكثير من الأشياء التي قد تخرجه عن دلالة المقصودة إلى دلالات غير معتبرة لم تكن مقصودة أصلاً، وإن كانت في مفهومها يستلزمها وإن كان لا بد من قصدها من صريح عبارتها وجب بيان ذلك من المتكلم كبداً تعاوني بينه وبين المتلقي.

إشكالية البحث:

إن فهم هذه الاستلزمات حوارية وما تستدعيه واقع واستعمال تفرض علينا طرح اشكالية نعالج من خلالها طرائق التبليغ التي يمكن من خلالها التوصل الى عملية تواصلية ناجحة.

ما مفهوم الاستلزام الحواري؟

وما دور المقام في هذه العملية؟

وما نوع العلاقة التي تربط المتكلم بالمتلقي في هذه العملية الحوارية؟

وما نوع العلاقة التي تستلزمها العبارات اللغوية في الحوارات مختلفة التواصلية ادراكها هذه القيمة التي تتخذها هذه العلامة اللغوية في مختلف سياقاتها؟

أهداف البحث:

تسعى هذه الدراسة الى ادراك العلاقة القائمة بين مختلف اطراف العمليات التواصلية وضبط الخطابات في مختلف السياقات والمقامات محوله ادراك العلاقة بين التصورات المختلفة والدلالات والمفاهيم وطرق ادراكها كذلك محوله اعطاء القيمة.

الدراسات السابقة:

قد اعتنت بحوث بدراسة الاستلزام الحواري وأهميته في الخطابات اللغوية والعمليات التواصلية نذكر منها: دراسة أدراوي (العايشي)، الاستلزام الحواري في التداول اللساني، ودراسة .

الاستلزام الحواري في التداول اللساني من الوعي بالخصوصيات النوعية للظاهرة إلى وضع القوانين الضابطة لها.

منهج الدراسة:

اتبعت في هذه الدراسة المنهج الاستقرائي في تتبع مصطلح الاستلزام الحواري وكيفية تضمن العبارات اللغوية لهذا المبدأ والقيمة التي تحملها العبارات اللغوية من خلال توضيف هذا المبدأ في التواصل اللغوي.

الخطابات على اختلاف موضوعاتها وأجناسها _ كما هو متعارف عند دارسيها _ قد احتلت مكانة في علوم اللغة والأدب والنقد ومناهجهم حتى صارت مادتها المستعملة وفق إجراءاتها المعتمدة وشرطاً من شروط العمل لتوقف المنهج على ما يرد أن يستشف من الخطاب؛ فقد غدّت المناهج على اختلافها مختلف الخطابات حتى استندت إليها وسجلت وفق دلالتها الحاملة لها، فقام وفقها الوصف العام في إطاره النظري والتطبيقي ووفق التصور العام الذي حد تعريف الخطاب والنص في المنطلق الأول؛ فكل منهج استهدف هذه الخطابات في إطار علمي وتصور

حاصل في مستوى البناء العام، أو مكونات هذا البناء، أو علاماته وخصائصها، أو مستوى الاستعمال الخاص و الاصطلاح المتعارف عليه بين أهل الاختصاص؛ مما أعطى لهذه الخطابات أو النصوص القيمة التي تسعى إليها.

إن ربط الخطابات بالتصورات والتصديقات المعيّنة في العوالم المختلفة والممكنة والمتعارف عليها قد يسهم في تقديم المعاني ورسمها وإدراك المفاهيم وتجسيدها في إطار لغوي يعطي القيمة التواصلية للعلامة اللغوية في سياقاتها المختلفة؛ فالتصورات على انفتاحها واختلافها تمثلها مفاهيم لغوية ودلالية وتداولية وتفصل في طبيعتها وتبين طرق إدراكها؛ مما يحقق تصديقات معينة تخص القراءة الفعلية للخطابات وتحقق انفتاحية دلالية انطلاقاً من الوضع الأول وصولاً إلى التأويل المفترض وما يصحبه من دلالات عامة أو خاصة. ما هي الأسس التي تجعل الدلالات قارة غير متغيرة في مستويات مختلفة باختلاف متلقيها؟

1- الاستلزام الحواري:

إنّ النظر في مستلزمات الألفاظ وما تحمله من معاني في المستويات المختلفة انطلاقاً من مستوى التجريد الأول إلى مستوى الاستعمال المتداول وعلاقة المستعمل بهذه الألفاظ والمقاصد والمرادات منها في السياقات المختلفة والعوالم الممكنة والمتحققة وما تلحقها من إيجاءات ودلالات واقتضاءات وإشارات، تكون متضمنة في العبارة المصريح بها أو غير المصرح بها؛ فتجاذب المعنى الكثير من الأشياء التي قد تخرجه عن دلالاته المقصودة إلى دلالات غير معتبرة لم تكن مقصودة أصلاً، وإن كانت في مفهومها يستلزمها وإن كان لا بد من قصدها من صريح عبارتها وجب بيان ذلك من المتكلم كمبدأ تعاوي بينه وبين المتلقي.

فالألفاظ بوصفها رموزاً متواضع عليها من طرف المجموعة اللغوية؛ هي في أصل وضعها مجردة من شوائب الاستعمال؛ فهي تعد بمثابة تأسيس للمعنى الثابت المتعارف عليه في المجموعة اللغوية الواحدة مما يجعلها في الاستعمال اللاحق أو عند الخروج بها من محيط التجربة إلى محيط الأداء الفعلي؛ الذي يهيئ ويؤمن لها وفق عملية الاستعمال المتعارف عليها الحفاظ على خصائصها ضماناً لاستمرار عملية التخاطب في السياقات المختلفة، فالمستعمل لهذه الألفاظ وجب عليه مراعاة مستلزمات الحوار في عملية الخطاب والتخاطب، وهذه الألفاظ إذا استعملت في سياقات مختلفة أو في سياق واحد شرطها الإفادة مع إرادة المعنى تعبيراً عن نية في التواصل؛ لكن سياقات ورودها مختلفة مما يجعلها تحتمل دلالات مختلفة بعد الألفاظ في الدلالات الوضعية دلالات قارة ثابتة وفي السياقات المختلفة دلالات متغيرة مما يجعل الجمل التي توظف فيها "جملًا ذات وظائف قارة، وجملًا ذات وظائف متغيرة تبعاً لتغير ظروف الاستعمال، وهي وظائف لا يمكن أن تقنن إلا حسب الظرف الاستعمالي للمتكلم والمستمع (المقام)" (أدراوي، 1432هـ، 2011م، صفحة 18). وإنّ ما جعل هذه الدلالات القارة متغيرة هو تشكيلها في مستويات مختلفة فاختلقت باختلافها واختلاف أعرافها وافترضاها وخلفياتها المسبقة والعوالم المتحققة والممكنة والاعتقادات الحاصلة؛ فالمعنى الذي هو المفهوم من ظاهر اللفظ الذي يصل إليه المرء من غير واسطة؛ وكذلك هو ما تستلزمه العبارة وهو ما عرف بالاستلزام الحواري مع (غرايس) الذي حاول أن يضع نحواً قائماً على أسس تداولية للخطاب تأخذ بعين الاعتبار كل الأبعاد المؤسسة لعملية التخاطب، فهو يؤكد أن التأويل الدلالي للعبارات في اللغات الطبيعية أمر متعذر إذ نظر فيه فقط إلى الشكل الظاهري لهذه العبارات" (أدراوي، 1432هـ، 2011م، صفحة 17) والمستعمل يحاول إدراك ما تستلزمه هذه العبارات إدراكاً للإفادة المرجوة أو المفترضة سابقاً في عبارات المتكلم فيقوم بفعل الاستدلال المأخوذ معناه من الدلالة؛ الفعل الذي يقوم به المتلقي (فعل الاستدلال) مبني على ما يوظفه المتكلم في كلامه كمبدأ مساعد على إدراك الدلالة، ويقترح (غرايس) لإدراك ذلك المعنى الذي تستلزمه هذه العبارات أن يوضع في الحسبان:

1- معنى الجملة المتلفظ بها من قبل المتكلم في علاقته بالمستمع.

2- المقام الذي تنجز فيه الجملة.

3- مبدأ التعاون.

والاستلزام الحواري في مفهومه العام يتم وفق الطريقة الثنائية للتبليغ إذ يفترض (غريس) وجود طريقتين لتبليغ أكثر مما قيل؛ طريقة تواضعية تستدعي استلزاما تواضعيا، وطريقة محدثية (غير تواضعية) تستدعي استلزاما محادثيا" (موشلار، 2003م، صفحة 56).
فالطريقة الأولى التي يتم فيها الكلام أو التبليغ هي طريقة ظاهرة تستشف منها المعاني من ظاهر ألفاظها وطريقة أخرى تفهم ضمنا من سياق الحديث وهي غير تواضعية أي غير متفق عليها سلفا لكنها تفهم من مقامها أو يستلزمها الحديث أو الخطاب وبهذا يكون استلزام الخطاب ناتجا عن طريقة ضمنية تفهم من سياق القول فتكون المعاني المفهومة منها مفهومة ضمنا غير مصرح بها.

إنّ وصول المتلقي إلى الدلالة الضمنية وفق ما اقترحه (غريس) يتم بـ:

- إدراك معنى الجملة في إطار العلاقة الموجودة بين المتكلم ومستمعه.

- المقام الذي تنجز فيه هذه الجملة مع مبدأ التعاون.

فالعلاقة بين المتكلم والمستمع إما أنّها علاقة افتراض مسبق أو علاقة إدراك مسبق لمبادئ الجمل المتعارف عليها؛ كل ذلك في ظل أو ضوء المقام الذي أنجز فيه هذا الحوار، وفيما يأتي نبين كيف يتم إدراك هذه الدلالة الضمنية أو هذه الدلالات المستلزمة التي تفهم من عبارات المتكلمين:

2- نوع العلاقة بين المتكلم والمستمع: (العلاقة بين طرفي الخطاب).

تحدد العلاقة بين طرفي الخطاب الدلالة العامة والدلالة الخاصة التي تحملها الألفاظ أو العبارات وتقلص دائرة التأويل إلى أقرب حدّ ممكن فكما تحكمت في العملية التخاطبية من قبل الدخول فيها كافتراض مسبق كذلك تتحكم في عملية إدراك المعنى وإدراك المقاصد، فالعلاقة بين طرفي الخطاب هي التي "تحدد الاستراتيجية المناسبة لتجسيدها أو ردة الفعل المتوقعة" (ظافر، 2004م، صفحة 49)؛ الاستراتيجية المناسبة لتجسيدها أي تجسيد العملية التواصلية هي ما عرفناه في مبدأ التعاون، أما ردة الفعل المتوقعة هي أنّ المتكلم يفترض أن المستمع سيفهمه و ردة الفعل هنا هي حسن التأويل؛ وحسن التأويل من حسن الفهم؛ وكلاهما من حسن العلاقة بين الطرفين؛ فكلما كانت العلاقة بين الطرفين قريبة كلما كانت القراءة قريبة أو كلما كانت عملية التأويل قريبة.

إنّ افتراض العلاقة واعتبارها كأساس لتقريب الفهم بين المتلقي والمتكلم يبدد الكثير من الشكوك وسوء الفهم وتسهم بشكل فعال في فهم غوامض المعنى وجل الإيحاءات والإشارات الضمنية الموجودة المصاحبة لعملية التلفظ وتحول دون الاصطدام بين ما يريده المتكلم وما يفهمه المتلقي؛ وعليه فاعتبار العلاقة في عملية الكلام أو العملية التخاطبية المباشرة والعمل على تكريس مبدأ مكانة المتلقي ومبدأ تكريس مكانة المتكلم في العملية الواحدة يجنب الكثير من الاضطراب ويجسد الدلالة الموجودة ويحقق القصد التام من إطلاق اللفظ فالتكلم لا يبتغي من كلامه وعند إطلاقه إلّا تأثيرا في المتلقي ويعمل لفظه من أجل ذلك بشق الطرق.

إنّ اعتبار العلاقة بين طرفي الخطاب تعد من "العناصر المشتركة بينهما إذ لا تتم العملية التخاطبية دون اعتبار لهذه العلاقة ولا يتم التواصل بمعزل كل واحد عن الآخر ولا بمعزل عن مقامهما" (ظافر، 2004م، صفحة 48) وكما سنرى في عنصر المقام أنّ لكل طرف مقامه في العملية التواصلية، فالتكلم له مقامه المفترض والفعلي والمتلقي له مقامه المفترض والفعلي (المتحقق)، وافتراض هذا المقام تصورا أو العلم به تصديقا له كل الدور أو كل الوظيفة في تحديد المفهوم العام والمفهوم الخاص وتحديد الدلالة المباشرة وغير المباشرة؛ "فتغذو على هذا الأساس العلاقة بين

طرفي الخطاب من أبرز العناصر السياقية التي تؤثر في تحديد استراتيجية الخطاب المناسبة إذ يراعيها المرسل دوما عند خطابه، فلا يغفلها وذلك بوصفها محددًا سياقيًا، له دوره في إنجاح عملية التواصل، وتحقيق هدف المرسل من عدمه" (ظافر، 2004م، صفحة 48) وتتراوح درجات العلاقة بين المتكلم والمتلقي، والكلام المصاحب لهذه العلاقة إذ يجب أن يكون مناسبًا لها ولمقامها، فالعلاقة هي التي تحدد نوع الخطاب وهو في صيغته يتدرج بتدرجها ليتناسب معها؛ "فكلما كانت العلاقة رسمية كلما كان خطابه أكثر مباشرة؛ ليكون الخطاب الأول هو الخطاب الأنسب، في حين كلما كانت العلاقة حميمية كلما ابتعد المرسل بخطابه عن الدلالة المباشرة، ليكون آخر خطاب من هذه الخطابات هو ما يجسد الاستراتيجية الأفضل" (ظافر، 2004م، صفحة 49) فالعلاقة الرسمية تنتج خطابات مباشرة لا تحتل التأويل فهي صريحة في ألفاظها ومضمونها وتشكل خطابات سلطوية لها الأثر الفعلي أو الأثر المباشر في تجسيدها مثل مدراء ورؤساء العمل أو قرارات السلطات العليا، ومثلاً كأوامر الأب لابنه وأوامر الأم لابنها.

وهذه الأخيرة وإن كان لها خطاب السلطة في بعض الأحيان لا تحتل التأويل، لكن في بعض حالاته وبحكم القرب بين الابن والوالدين فإن خطابهما قد يحمل شحنات دلالية إيجابية قد تخرج الكلام عن دلالاته المباشرة إلى دلالة غير مباشرة تفهم من سياقها وقد تفهم بحسب ما تداول بينهم، كذلك العلاقات الحميمة كلما كانت أكثر حميمية كلما فهمت الدلالات على غير ظاهرها، وجعلها كذلك هو اتفاق ضمني ومصرح به من قبل على أنّ إطلاق هذه الألفاظ في مقام معين مقصود أو غير مقصود فإنها تحمل على غير ظاهرها، وهذا ما تفسره المعرفة المشتركة بين طرفي الخطاب "إذ تعد من العناصر المؤثرة، وهي الرصيد المشترك بين طرفي الخطاب، فالمعرفة المشتركة هي الأرضية التي يعتمد عليها طرفي الخطاب في انجاز التواصل" (ظافر، 2004م، صفحة 49)

وقد قسم (عبد الهادي بن ظافر الشهري) هذه المعارف إلى قسمين قسم عام ويشمل معرفة كيف يتم التواصل بين الناس وكيف يفكرون وكيف يستطيعون أن ينجزوا أفعالهم اللغوية داخل المجتمع مع إقامة الاعتبار لمختلف المقامات التي تؤثر في هذه العملية مثل: الدين والثقافة والاقتصاد وغيرها، ومعرفة بنظام اللغة في جمع المستويات والدلالات والعلاقات التي تحكم طرفي الخطاب" (ظافر، 2004م، صفحة 49). وما نضيفه نحن لهذه المعارف المشتركة هي المعرفة المسبقة المتفق عليها بين طرفي الخطاب إذ قد يصطلحان على عبارات خاصة بينهما (خصوصاً في العلاقات الحميمة أو علاقات الصداقة) أنّ إطلاق مثل هذه العبارات يؤخذ على ما تعارف عليه دون ما دل عليها ظاهرها. إنّ ما تستلزمه العبارات والنصوص من معان ضمنية خفية تفهم من سياقها تستلزم ضرورة اعتبار العلاقة بين طرفي الخطاب، فهو استلزام يستلزم لفهمه استلزام آخر، وهي ضرورة فهم المعنى وحدوث التواصل، فهي موجبة وواجبة وسبب في حدوث التواصل واستصحابها شرط لمرور الرسالة وكأنها قناة يتم عبرها فهم المعنى وما يستلزمه، فتحدد العلاقة بين الطرفين يقتضيه الاتصال، وانتقاؤها أو عدم افتراضها يوقع التنافر بينهما.

إن المقام الذي يحتله المتكلم هو الذي يحدد طريقة كلامه والعبارات الحاملة للدلالة مع المقام الذي يحتله المتلقي، فالمقام الرسمي من جهة المتكلم بالضرورة يكون المتلقي تابعا له فتكون العلاقة بينه وبين متلقيه علاقة سطحية يفهم الكلام على سطحه دون الحاجة إلى تأويل؛ لأنه لا يوجد داع لأن يضمّن المتكلم في كلامه دلالة تستلزمها ألفاظه ولا تربطه بها، ومتلقيه ليس على علم بطريقة كلامه ولا أعرافه التي يتكلم بها. والعلاقات بين العبارة وما تحمله من دلالات تكون متداخلة بقدر تداخل العلاقة بين المتلقي والمتكلم والمتكلمون الذين تربطهم علاقات متداخلة يفهمون بعضهم بعضاً من مجرد إطلاق اللفظ مما يكون تفسيرها أو تأويلها بقدر هذا التداخل، وهنا نلاحظ اتجاهها عكسياً بين علاقة المتكلم مع علاقة السامع وعلاقة الدلالات بالعبارات بما تستلزمه فكلما قربت العلاقة بين المتلقي والمتكلم كانت استلزاماتها أو ما تستلزمه من معان غير ظاهرة وكلما بعدت العلاقة بين المتكلم والمتلقي اكتشفت العبارات بظاهرها دون ما تستلزمه بل استلزامها يكون منعماً.

3- الفعل الإنجازي أو الفعل المتضمن في القول:

إنّ العلاقة بين المتلقي والمتكلم لا تحدّها ما تستلزمه العبارات اللغوية في الحوارات المختلفة؛ فحسب، بل كذلك " نوع الأفعال اللغوية المنجزة في مقامات التواصل المختلفة " (نعمان، 2012م، صفحة 389)؛ فما تستلزمه العبارة من أفعال إنجازية متضمنة في القول هي تلك الأفعال التي يسعى المتكلم إلى تحقيقها فعلا في الواقع؛ والناجحة عن قصد وإرادة في إحداثها، فالقصد الذي دفع المتكلم إلى التكلم بها وفق إرادة دافعة يتحول إلى تصور ذهني في ذهن المتلقي الذي يحاول فهمه ورده إلى أوجه إيراده ثم تصديقه فعلا في الواقع مما ينتج عنها فعلا تأثيريا هو الفعل الناتج عن القول وهو الأثر الذي أراد المتكلم تحقيقه فعلا وصدّقه فعل المتلقي في الواقع؛ فما تستلزمه العبارات من تأثيرات ناجحة وفق تضمينات إنجازية هو في أصله مردود إلى القصد والإرادة؛ التي ضمنها يتحقق الفعل ويفهم لازم العبارة ويتم فعل التواصل وفق هذا فالفعل اللفظي بالمعارف عليه، والفعل المتضمن (الإنجازي) بالقصد والإرادة واعتبار العلاقة والمقام، والفعل الناتج عن القول بحسب الفهم واعتبار العلاقة وحدوث الأثر.

وتقسم الأفعال اللغوية أو الكلامية إلى ثلاثة أقسام (محمود، 2012م، صفحة 99، 100) :

- 1- فعل القول أو الفعل اللفظي: وهو المعنى الحرفي أو المعنى الظاهر من العبارة.
- 2- الفعل المتضمن في القول أو الفعل الإنجازي: وهو الفعل الذي يريد المتكلم إنجازه في الواقع كالأمر والنهي والتأكيد والتحذير والوعيد.

- 3- الفعل الناتج عن القول: وهو الأثر الذي يتركه الفعل في المتلقي، مثل: قبول دعوة أو إجابة سؤال أو تنفيذ أوامر أو الكف عن فعل شيء وغيرها من الأفعال التي يترتب عليها حدث أو أثر.

إنّ المعنى المستلزم حواريا يتحدد من خلال إدراك العلاقة بين القول وعلاقة المتكلم بالمتلقي، وعلاقته أيضا بالمقام الذي قيل فيه، وعلاقته بما قدمه المتكلم في عباراته وفق ما سنرى في مبدأ التعاون لاحقا.

إنّ العلم بمقام المتكلم وعلوم المتكلم بمقام المتلقي يلزم بهما العلم به العلم بما تدل عليه العبارة ويلزم منه العلم بكيفية إياد المعنى وكميته؛ كما أنّ العلم بالعلاقة الموجودة بين الطرفين تسمح لنا بافتراض الحمل الذي يحمل المتلقي اللفظ عليه؛ هل يحمله على حقيقته وظاهره؟ أم على مجازه وكنائته؟ فالعلاقة الموجودة أو المفترضة بين طرفي الخطاب تساعد على افتراض الحمل الراجح الذي تحمله الدلالة.

والحق أنّ العلاقة بين المتكلم والمتلقي لا تكفي وحدها لمعرفة ما يستلزمه من معنى وإنّما يقتضي ذلك العلم بالحالة التي يكون عليها المتكلم سواء كانت حالة ظاهرة أو حالة خفية فحالات الخوف وحالات الغضب وحالات الفرح والحزن فإنّ العلم بها أي بهذه الحالات تكون مكملة للعلم بالعلاقة؛ وإنّما العلاقة بين المتكلم والمتلقي لا تكفي بالعلم بالظاهر أو مجرد المعرفة فقط بل تتعداه إلى المعرفة الباطنة.

كذلك العلاقة بين المتكلم والمتلقي تستلزم العمل بطبعه وشخصيته التي طبع عليها فمن المتكلمين من يميلون إلى إيراد المعاني ظاهرة دون خفاء ولا تضمين ولا تستلزم عباراتهم معان ثانوية، ومن المتكلمين من يميلون إلى إخفاء القصد ولا يدرك إلّا بعد إعمال العقل ومعرفة طبائعهم. إنّ معرفة العلاقة أو إدراك العلاقة وافترضها هو بمثابة معرفة القرينة الدالة على المعنى؛ وهي قرينة مرشدة ينصبها المتلقي في ذهنه على أنّها ترشده إلى المعنى المقصود وعلى المتكلم أن يفترضها في متلقيه تجعله من خلالها يضمن كلامه استلزامات يريدها.

4- مبدأ التعاون:

أول ما عرف هذا المبدأ عند (بول غرايس) في محاضراته بعنوان محاضرات في التخاطب " (طه عبد الرحمن، 2000م، صفحة 238)؛ وهو في أساسه العام يفيد بأن يقدم المتكلم في خطابه أو كلامه في عملية التواصل ما يفني بالغرض دون زيادة؛ يقول (بول غرايس): "ليكن انتهاضك للتخاطب على الوجه الذي يقتضيه الغرض منه" (طه عبد الرحمن، 2000م، صفحة 238).

ومفاد هذا أنّ المتكلم يجب أن يعطي عملية التواصل أو بالأحرى أن يوظف في كلامه الذي يتواصل به أو يرجى منه في عملية التواصل أن يؤثر به في المتلقي/المخاطب أن يعطيها حقها ومستحقها في الإفادة والإبانة والكيفية والعلاقة وفهم الخبر ومقتضى الحال وهذه الأشياء التي يجب أن يوظفها المتكلم في كلامه ويعمل عليها هو ما تفرع على عملية التعاون فيما بعد كما بينه (بول غرايس) في محاضراته. لقد فرع (غرايس) على مبدأ التعاون قواعد تخاطبية مختلفة قسمها إلى أربعة أقسام يندرج كل قسم منها تحت مقولة مخصوصة وهي الكم والكيف والإضافة (العلاقة) و الجهة، وستتطرق لهذه المبادئ بالشرح و البيان وكيف تتم عملية الإنتاج و يتم فعل التعاون وفقها.

فعل التداول أو مبدأ التداول أول ما عرف في التخاطب عرف بمبدأ التعاون، وبما أنه مبدأ تداولي فهو مبدأ تداولته و تعارفت عليه المجموعة اللغوية في استعمالاتها وتواصلها فيما بينها؛ وهو مبدأ حوارى يمهّد للحكم على الخطاب وإدراك الدلالة دون الابتعاد عن دائرة التأويل المحتملة، وعدم الابتعاد عن التأويل المحتمل هو تمهيد للحكم على الخطاب بالإيجاب دون السلب؛ فمبدأ التعاون داخل في عملية الإنتاج وداخل في عملية الحمل ومساعد في عملية التأويل تحقيقاً للتواصل؛ وما يحمل المتكلم على مبدأ التعاون إذا كان يريد التواصل حقاً فاعتناؤه باللفظ ومعناه هو اعتناؤه بالعملية التواصلية واعتناؤه بالعملية التواصلية هو اعتناؤه بالطرف الآخر كذلك؛ ليحمله وفق هذا المبدأ على تأويل قريب وإدراك متحقق وفهم سليم؛ فالمتكلم الذي يسعى إلى إنجاح العملية التخاطبية يجعلها في إطار تعاوني تداولي تبنى على نية وإرادة في التواصل وبدليل يبين هذه الإرادة ويوضح المقصود من اللفظ أو العبارة.

وتتفرع عن مبدأ التعاون قاعدتان هما:

(1) لتكن إفادتك المخاطب على قدر حاجته.

(2) لا تجعل إفادتك تتعدى القدر المطلوب.

يمكن إدماجها مع قاعدة علاقة الخبر بمقتضى الحال وهي:

* ليتناسب مقالك مقامك (طه عبد الرحمن، 2000م، صفحة 238).

لنجعل بذلك في رأينا مبدأين مبدأ المناسبة ومبدأ التعاون، ومبدأ المناسبة في رأينا هو أن نجعل قاعدتنا كم الخبر وهما:

(1) لتكن إفادتك المخاطب على قدر حاجته.

(2) لا تجعل إفادتك تتعدى القدر المطلوب.

مع قاعدة علاقة الخبر بمقتضى الحال التي هي:

- ليتناسب مقالك مقامك.

مع القاعدة الرابعة من قواعد جهة الخبر التي هي: لتربك كلامك.

● ومبدأ التعاون: أن ندرج تحته القواعد المتبقية وهي (طه عبد الرحمن، 2000م، صفحة 238):

(1) لا تقل مالا تعلمه.

(2) لا تقل ما ليس لك عليه بينة.

(3) لتحتزز عن الالتباس.

- (4) لنحتز عن الإجمال.
- (5) لتتكلم بإيجاز.
- (6) لترتب كلامك.، هذه القاعدة نجعلها قاعدة مشتركة بين مبدأ التعاون ومبدأ المناسبة.
- أما قاعدة لا تقل مالا تعلم كذبه، فندرجها تحت قاعدة أخرى ذكرها (طه عبد الرحمن) هي قاعدة: مبدأ التأدب، التي نظم إليها القواعد التي أدرجها تحتها وهي (طه عبد الرحمن، 2000م، صفحة 240، 241):
- لا تفرض نفسك على المخاطب، وهي قاعدة التعفف.
 - قاعدة التشكيك التي مقتضاها:
 - * لنجعل المخاطب يختار بنفسه.
 - قاعدة التودد ومقتضاها:
 - * لتظهر الود للمخاطب.

خاتمة:

في الأخير إن مراعاة هذه المبادئ وهذه القواعد التي تندرج تحتها من طرف المتكلم أو منتج أي قول، ومراعاتها أيضا من طرف المستمع ليفضي إلى بناء تخاطبي محكم فانطلاقا من المبادئ التي سطرناها و انطلاقا من مبدأ المناسبة الذي يختار من خلاله المتكلم كلامه وطريقة عرضه مراعاة في ذلك قدرات المتلقي؛ كافتراض مسبق يعينه على فهم ما يورد في إطار مبدأ التعاون؛ إشارة منه أنه يريد الدخول في عملية تخاطبية جادة مما يحتم عليه الاحتراز عما يشوب هذه العملية ويعطلها كما خلصنا إلى أنّ بناء الخطابات انطلاقا من التصورات المعتمدة والمسلم بها، وصولا إلى التصديقات المتعارف عليها؛ وفقا للمبادئ التداولية تنتج لنا بناء يقود من خلال معرفة الوضع العام والاستعمال الخاص، وتصورات الأفراد وأعرافهم إلى نسق محكم ومنسجم معتبر في أفكاره و تصوراته مما يكسبه هوية معتبرة ووجودية بين مختلف الخطابات.

المصادر والمراجع:

1. آن ريبول وجاك موشلار. (2003م). *التداولية اليوم علم جديد في التواصل* (الإصدار ط1). (تر: سيف الدين دغفوس، محمد الشيباني، المترجمون) بيروت لبنان: دار الطليعة للطباعة والنشر.
2. بوقرة نعمان. (2012م). *لسانيات الخطاب، مباحث في التأسيس والإجراء* (الإصدار ط1). بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.
3. الشهري عبد الهادي بن ظافر. (2004م). *استراتيجيات مقارنة لغوية تداولية* (الإصدار ط1). بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة.
4. طه عبد الرحمن. (2000م). *في أصول الحوار و تجديد علم الكلام*. بيروت. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.
5. العياشي أدراوي. (1432هـ، 2011م). *الاستلزام الحوارية في التداول اللساني*. الرباط: دار الأمان.